

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين، جواد الشوا

المميز:

وكيله المحامي

المميز ضده: الح ق الع م.

تقدم المميز بلائحتي تمييز الأولى منه شخصياً بواسطة مركز إصلاح وتأهيل الموقر بتاريخ ٢٠١٣/٤/١ والثانية بواسطة وكيله المحامي بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢ وذلك للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى بالقضية رقم ٢٠١٢/٨٤١ تاريخ ٢٠١٣/٣/١٨ المتضمن وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة إحدى عشرة سنة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأداة الحادة.

طالباً قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز للأسباب التالية:

أسباب اللائحة الأولى:

- ١- إنني بريء من الجرم المسند إلي ولم أتبلغ موعد الجلسة.
- ٢- إنني أعيل عائلة كبيرة وعنواني معروف.
- ٣- لم أتمكن من الدفاع عن نفسي وتقديم بيناتي ودفوعي.

أسباب اللائحة الثانية:

- ١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بقرارها المميز المخالف للأصول والقانون ولم تراع الظروف التي أحاطت بالمتهم الذي واجه المجني عليه وأشقائه ولم يستطع الخلاص منهم إلا بهذه الطريقة.

٢- أخطأت المحكمة بإصدار قرارها بالشكل الوارد فيه وعلى سبيل الفرض الساقط ومع عدم التسليم وما استقرت عليه قرارات محكمة التمييز بأن الأداة المستخدمة ومكان الإصابة ليسا دليلاً كافياً على الشروع بالقتل ولا بد من توفر عنصر أساسي لقيام الجرم وهي النية التي يضممرها الجاني في داخله ولا تجد عدالتكم أن هناك أي نية مبيتة لدى المميز من السابق ولا يوجد بينهما أي عداوة سابقة قبل هذه الحادثة.

٣- أخطأت المحكمة من حيث تطبيق القانون وتأويله وما توصلت إليه من نتيجة مجحفة بحق المميز بحيث إن ما توصلت إليه جاء مخالفاً للأصول والقانون.

٤- بالتناوب فإن وكيل المميز يكرر كافة أقواله ومرافعاته السابقة ويعتبرها جزءاً من لائحته التمييزية.

وبتاريخ ٢٥/٣/٢٠١٣ رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محمكتنا كون الدعوى مميزة بحكم القانون وفقاً للمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى.

وبتاريخ ٧/٤/٢٠١٣ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعته حول التمييز المقدم من المحكوم عليه المميز طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وردده موضوعاً.

lawpedia.jo

القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى الجنايات الكبرى أسندت للمتهم تهمتي:

١- جناية الشروع بالقتل العمد طبقاً للمادتين ١/٣٢٨ و ٧٠ من قانون العقوبات وبدلالة المادة ١٠١ من القانون ذاته.

٢- جنحة حمل وحيارة أداة حادة طبقاً للمادة ١٥٥ من قانون العقوبات وبدلالة المادة ١٥٦ من القانون ذاته.

وإحالته إلى محكمة الجنايات الكبرى لمحاكمته عما أسند إليه.

وتتلخص وقائع هذه الدعوى كما استخلصتها محكمة الجنايات الكبرى وقنعت بها واطمأنت لها أن المتهم واطمأنت لها أن المتهم هو شقيق زوج المتهمه ويسكنون بجوار منزل أهل المجني عليه في منطقة حي أم تينة في الأشرافية، ولوجود بعض الخلافات الشخصية بين المتهم والمدعو حكم الجوار قام المتهم وبتاريخ ٢٠١٢/٤/٧ وبعد العشاء وأثناء وجود المجني عليه . في منزله مع أهله برمي بعض القطع الحديدية على شباك منزل أهل المجني عليه وعندما نظر من الشباك شاهد المتهم وقال له المتهم (اطلع بدي إياك) عندها خرج وشقيقه من منزلهم وتوجها إلى المتهم وعندما وصلا إليه قام بشتمهما وكان موجودا على ذلك كل من وأثناء ذلك قام المتهم بإخراج موسى وقام بطعن المجني عليه . في ظهره وقام بلف موسى في ظهره ثم سحبه من ظهره وأخذ المجني عليه ينزف وهرب المتهم من المكان، وتم إسعاف المجني إلى المستشفى، وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة، ثم ألقى القبض على المتهم واعترف لدى الشرطة المبرز (ن/ ٢) ولدى المدعي العام بقيامه بطعن المجني عليه واحتصل المجني عليه على تقرير طبي يتضمن أن الإصابة التي تعرض لها شكلت خطورة على حياته، وتبين أن المتهم مكرر بالمعنى القانوني حيث صدر بحقه أحكام جزائية من محكمة جنايات المفرق ومحكمة بداية المفرق.

نظرت محكمة الجنايات الكبرى في القضية وبعد استكمال إجراءات المحاكمة أصدرت بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٨ قرارها التالي:

- ١- إدانة المتهم بجنحة حمل وحيازة أداة حادة طبقاً للمادتين ١٥٥ و ١٥٦ من قانون العقوبات وعملاً بالمواد ذاتها الحكم عليه بالحبس لمدة شهرين والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الأداة الحادة.
- ٢- عملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين ١/٣٢٨ و ٧٠ عقوبات إلى جناية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات.
- ٣- عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم عليه بجناية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات.

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت ما يلي:

١- عملاً بأحكام المادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات الحكم على المجرم بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

وعملاً بأحكام المادة ١/١٠١ عقوبات إضافة سنة على العقوبة المحكوم بها المجرم لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة إحدى عشرة سنة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

٢- عملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة إحدى عشرة سنة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأداة الحادة.

لم يرتضِ المحكوم عليه بالقرار المذكور فطعن فيه بهذا التمييز كما تم رفع الأوراق من قبل نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا كون الدعوى مميزة بحكم القانون وفقاً للمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى.

وعن أسباب التمييز في اللاحقة الأولى:

وعن السببين الثاني والثالث فإننا نجد إن الحكم قد صدر وجاهياً بحق المميز وأنه لم يحرم من تقديم بيناته ودفعه بل إن المحكمة أفهمته نص المادة ٢٣٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية في جلسة ٢٠١٢/١١/٢٢ وبأن وكيله كرر أقوال موكله لدى الشرطة والمدعي العام وأبدى في جلسة ٢٠١٣/١/٢٧ بأنه لا يوجد لدى موكله أي بينات دفاعية فيكون ما جاء بالسبب الثالث مخالفاً للواقع، أما القول بأنه يعيل عائلة كبيرة وله عنوان معروف فإن ذلك لا يصلح كسبب للطعن فنقرر رد هذين السببين.

وعن السبب الأول فإننا نجد إن المميز كان قد اعترف بارتكابه للفعل الجرمي المسند إليه أمام المدعي العام إضافة إلى اعترافه أمام الشرطة والذي تبين أنه أدلى فيه بطوعه واختياره، وأن الاعتراف أمام المدعي العام هو اعتراف قضائي كان للاستناد إليه في التجريم وقد ثبت ارتكاب المميز للجرم المنسوب إليه بوصفه المعدل من خلال الاعتراف

وباقى البيانات وأقوال الشهود التي استمعتها المحكمة فيكون ما جاء بهذا السبب غير وارد ويتعين رده.

وعن أسباب اللائحة الثانية:

وعن السببين الأول والثالث فإننا نجد من استعراض البيانات المقدمة في الدعوى ومنها أقوال المميز لدى المدعي العام ص ٦ بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٨ "كنت قد ذهبت من أجل طعن شقيق المجني عليه المدعو ولكنه صادفني المجني عليه وكنت أحمل أداة حادة وهي موسى قرن غزال أحضرته عن البسطة التي أعمل عليها وفتحت الموصى وسددت للمجني عليه ضربة وطعنته في ظهره..." إضافة إلى ما ذكره شهود النيابة من أن المميز هو من ذهب إلى منزل المجني عليه وقام بإلقاء قطع حديد على زجاج المنزل والمناداة على شقيق المجني عليه من أجل طعنه ومن ثم قام بطعن المجني عليه بواسطة الموصى الذي يحمله في ظهره وإقدامه على لف الموصى في ظهر المجني عليه قبل سحبه حيث نفذ الموصى إلى التجويف الصدري وشكلت الطعنة خطورة على حياة المجني عليه وفقاً لما ورد في التقرير الطبي، كل ذلك يدل على أن ما أقدم عليه المميز لم يكن بهدف التخلص من المجني عليه وإخوانه وإنما مبادرة من قبله بالاعتداء على المجني عليه وأن تكييف المحكمة القانوني لفعل المميز بأنه يشكل جنائية الشروع بالقتل وفقاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات يكون واقعاً في محله بناء على البيانات التي استندت إليها وهذين السببين لا يردان على القرار المميز ويتعين ردهما.

وعن السبب الثاني فإننا نجد إن الأداة المستخدمة في الجريمة وهي موسى قرن غزال هي أداة قاتلة، وأن مكان الإصابة وطبيعتها وحسبما جاء في التقرير الطبي قد شكلت خطورة على حياة المجني عليه، إضافة إلى ما ذكره الشهود من أن المميز قام بلف الموصى قبل سحبه من ظهر المجني عليه كل ذلك يشكل دليلاً على نية القتل لدى المميز أما من حيث القول بأنه لا يوجد نية مبيتة لدى المميز فإننا نجد إن محكمة الجنايات الكبرى وفي حكمها المميز لم تجرمه وفقاً للمادة ١/٣٢٨ من قانون العقوبات وإنما قامت بتعديل وصف التهمة إلى الشروع بالقتل وفقاً للمادة ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات وهذا السبب لا يرد على القرار المميز ويتعين رده.

وعن السبب الرابع فإننا نجد إن محكمة الجنايات الكبرى قد عللت قرارها المميز تعليلاً سائغاً ومقبولاً واستندت في قرارها إلى بيانات قانونية ونقرها على ذلك وهذا السبب لا يرد على القرار المميز ويتعين رده.

وعن السبب الخامس فإن تكرار الأقوال والمرافعات السابقة لا يصلح كسبب للطعن التمييزي فنقرر الالتفات عنه.

وكون القضية مميزة بحكم القانون وفقاً للمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى فإن ردنا على أسباب التمييز المقدم من المميز ما يكفي للبحث والرد على ذلك فنحيل إليه منعاً للتكرار.

لهذا وبناء على ما تقدم نقرر رد التمييز موضوعاً وتأيد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٦ رمضان سنة ١٤٣٤هـ الموافق ٢٥/٧/٢٠١٣م.

القاضي المترئس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق/ع م